

وثيقة رقم 159 :

مقابلة مع محمود عباس حول ترشيح سلام فياض لرئاسة الحكومة¹⁵⁹
[مقتطفات]

21 حزيران / يونيو 2011

قال الرئيس محمود عباس، اليوم الإثنين، "إن من حقي أن أقول من هو رئيس الحكومة، ونعم هو سلام فياض".

وأضاف سيادته، في برنامج "مباشر" الذي يقدمه الإعلامي مارسال غانم على المؤسسة اللبنانية للإرسال (Ibc)، أن "الحكومة الانتقالية لمدة 10 أو 11 شهراً، لها مهمتان فقط الأولى إعادة بناء غزة، والثانية الإعداد للانتخابات، والمهم أن هذه الحكومة تتبع سياستي لأنني أنا فقط المسؤول الآن الذي يدير سياسة السلطة ومنظمة التحرير التي تقود السياسة، وأنا من يمثل منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا وارد في بنود المصالحة 100%، أنا رئيس السلطة، والحكومة انتقالية، تقسم اليمين أمامي، ولا تأخذ ثقة من المجلس التشريعي لأنها حكومة انتقالية إذاً هي تابعة لي مباشرة، ربما تعرض عليه بعد شهر من هذا الوقت، إنما الآن تقدم لي، تقسم اليمين أمامي".

وأضاف سيادته: "إنني من يتحمل المسؤولية وتبعات عمل هذه الحكومة، إذاً من حقي أن أقول من هو رئيس الحكومة، نعم رئيس الحكومة هو سلام فياض".

وتابع السيد الرئيس: "نحن عملنا مبادرة، والمبادرة اتفق عليها ووقعت من قبل حماس بعد شهر ونصف تقريباً من إطلاقها في القاهرة، ووقعت من "فتح"، وهذه المبادرة تقول حكومة مستقلين و"تكنوقراط"، يتفق عليها، بالتوافق، يتفق على أنها هي فعلاً هذه الأسماء، لا أنا أستطيع أن أقدم اسماً فتحوايماً بالسر ولا هم يستطيعون أن يقدموا اسماً حماسوايماً بالسر، وإنما علينا أن نقدم أسماء كلها مستقلة وكلها فنية".

وتابع السيد الرئيس "إن الحكومة الجديدة برئاسة سلام فياض لن يكون لها برنامج سياسي، هو تكنوقراطي ومستقل، وهو مجرب، وبصراحة لا توجد دولة عربية حصلت على شهادات في النزاهة والمحاسبة والدقة كما حصلت عليها حكومة سلام فياض رسمية ومكتوبة، من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي..".

وقال سيادته: "ربما هناك مشروع لقاء بيني وبين خالد مشعل يوم الثلاثاء (اللقاء أجري في عمان قبل تأجيل لقاء الرئيس مع مشعل)، القضية ليست فيتو، لا يحق لك أن تضع فيتو وتقول أنا لا أريد هذا، ونحن اتفقنا وخطابي واضح في القاهرة، وقلت أريد حكومة تدفعنا إلى الأمام ولا تعيدنا إلى الوراء، وتدفعنا إلى مزيد من الإنجازات ولا تضعنا بمزيد من الحصرات".

وقال سيادته إن الحكومة الإسرائيلية يمكن أن تعطل على أي شخص، (...).

وقال سيادته "إننا ذاهبون للقاء مشعل لنتحاور"، مشدداً سيادته على أن "الوزراء يتم اختيارهم بالتشاور، وأنه لا يمكن أن يكونوا من حماس ولا من فتح، ولا من أي تنظيم"، كما أن حماس لا يجب أن تعرض شخصاً من حماس أو قريباً من حماس، كما سيادته لا يقبل بعرض شخص من فتح.

وقال سيادته: "لا يصلح في هذه المرحلة أن الوزير يكون له أي انتماء، لأني قدمت مبادرة وهم قبلوها، وهي تشكيل حكومة من المستقلين والتكنوقراط، تتبع سياستها لي، وهذا ما تم التوافق عليه والتوقيع عليه، ولم يفرض علينا".

وفي حال أصرت حماس على استبعاد الدكتور فياض، قال سيادته "نجلس معهم ونتحاور"، مضيفاً أن الحكومة ليست لحماس ولفتح، الحكومة مؤقتة وانتقالية، والتوافق على الحكومة لا يعني أن تقول أريد فلان أو لا أريده، وأرفض الشخص الذي يعرض إذا لم يكن مستقلاً وإذا لم يكن تكنوقراط فقط، وما دامت الحكومة تابعة لي وأنا أتحمل مسؤولياتها وأتحمل تبعاتها وأتحمل كل غلطة فيها، إذاً أن صاحب الحق بأن أقول من أريد ومن لا أريد دون أن أجحف بحقك.

وتساءل سيادته "لماذا نفترض الفشل؟، الهدف ليس الحكومة، والهدف ليس كيف تمشي الحكومة، يوجد عندي ما هو أهم وأخطر، استحقاق الدولة والأمم المتحدة، وأنا لا أريد أن أوقف مسيرة الشعب الفلسطيني على من هذا ومن هذا، وإلا فنحن أناس غير مسؤولين".

(.....)

الترشح للرئاسة:

وحول ترشح سيادته للرئاسة في الانتخابات المقبلة، قال سيادته "قضيت خمس سنوات يعني زيادة سنة ونصف عن المدة المقررة لي، أنا مقرر لي أربع سنوات، ولظروفنا الداخلية مضى علي خمس سنوات ونصف بسبب عدم وجود انتخابات وبسبب عدم رغبة حماس بإجراء انتخابات قبل أن نجري المصالحة، والآن نحن اتفقنا على أن الانتخابات ستكون حتماً في شهر مايو المقبل، لن أشرح نفسي للانتخابات ولا أريد أن أكرر هذا الكلام".

(.....)

وقال "إن إحياء الرباعية ليس تفخيخاً، وأنا أطلب إحيائها لتأخذ قراراً، لكن أتوقع أن لا تأخذ قرار في هذا الجو، وأفترض جدلاً أن عندي أمل واحد في المئة أن تأخذ قرار، واللجنة الرباعية مهمة، وأريدها أن تجتمع وترفض وأعرف من الذي رفض، و"الفيتو" يمكن أن يأتي قبل أو بعدين، لأن إجراءات الأمم المتحدة معقدة نوعاً ما، لأن الذهاب إلى المجلس الأمن ممكن أن يقول فيه الأميركيان "فيتو"، وفي الجمعية العامة يوجد إجراءات تمكنك من الحصول على دولة غير عضو وهي قصة طويلة".

وأضاف السيد الرئيس: "أطراف الرباعية قلوبهم معنا، روسيا، أوروبا، الأمم المتحدة، والولايات المتحدة أحياناً، هم فاهمون من الإسرائيليين، أو واقعون تحت الانطباع بأن الذهاب إلى الأمم المتحدة عمل أحادي، وعندما أذهب للأمم المتحدة لأقابل 192 دولة وأخذ قرار من 192 دولة هذا ليس عملاً أحادياً، لكن أفترض جدلاً أن الأبواب كلها أغلقت بوجهي وذهبت لأشتكي، بعد الله، للأمم المتحدة أيكون عملاً أحادياً، هكذا إسرائيل وضعت في ذهنهم وهم صدقوا ذلك، أنا جلست مع المستشارة الألمانية وأعتقد أنني أفنعتها أن هذا العمل ليس أحادياً".

(.....)

وعن فصل دحلان من المركزية، قال الرئيس "فصل دحلان مستحيل أن يكون بسبب ضغط من حماس، لأننا لا نقبل أن تضغط حماس علينا عمل شيء ونحن نعمله، وقبل المصالحة بأشهر بدأ التحقيق في موضوع دحلان".

وأضاف: "هناك اتهامات في ضلوعه بعمليات اغتيالات لكن ليست مؤكدة، وملفات مختلفة تتعلق في كسب غير مشروع وأمور مختلفة، إلى الآن أنا لا أستطيع أن أقول أو أجزم أن هذه صحيحة، الذي حصل قناعة اللجنة من كل التحقيق أن دحلان نتيجة لهذه القناعات يجب أن يخرج من فتح، لكن ستبقى هذه القضايا معلقة إلى أن يتم التأكد منها إن كانت صحيحة أم لا، هذه قضية قضاء ومحكمة، هو من يقول حصل أو لم يحصل، هذه قضية حياة أو موت".

وتابع سيادته: "دحلان لم ينفذ انقلاب علينا، ربما كان يسعى أن يكون له مجموعات، لا أريد أن أعلق على ما كان يقول، قد يكون في حالة غضب، حالة توتر، حالة غليان، نتيجة لفصله من الحركة، وخطأ التعليق على ما يقوله، قرار الفصل مستمر، وهناك قرارات أخرى يمكن التعرض لها من خلال القضاء والكسب غير المشروع".

وحول نزاهة التحقيقات، قال الرئيس: "إن رئيس لجنة الكسب غير المشروع، أو مكافحة الفساد اسمه رفيق النتشة، خلال مؤتمر صحفي، قدمته في المؤتمر أن هذا الشخص (النتشة) مسؤول عن كذا وكذا، وأي شخص يحاسب بدء مني لأصغر شخص، ومن حقه أن يسألني، واللجنة التي حققت مع دحلان سألتني مرتين بكل شيء، وجلست معي، هذا قضاء ويجب أن أقبل، أنا لست فوق القضاء".

وأضاف "القانون يقول أن يستدعى دحلان للتحقيق في رام الله، ويعطى أسبوعين، وإن لم يجب يعطى أسبوعاً ثالثاً، وفي الحقيقة أخذ أربعة أسابيع، ولم يأتِ واللجنة قررت أن تأخذ قرارها، أنا ضد أن يذهبوا إلى عمان يجب أن يأتي إلى هنا، لكنه كان يقول أنه لا يريد أن يأتي خوفاً من أن أعقله، وهذا مستحيل أن أقوم بذلك، لأنه عضو لجنة مركزية، ولا أستطيع أن أعقله قبل أن يحاكم أو يدان، وكذلك أعضاء اللجنة التنفيذية ولا أحد، لا أستطيع اعتقاله من دون قرار لجنة التحقيق، واليوم يستطيع القدوم إلى هنا وفي أي وقت، والقضاء هو فقط من يقرر اعتقاله من عدمه وليس أنا، والقضاء عندنا إلى حد ما محترم".

وتابع سيادته: "دحلان الآن في حالة توتر وغضب وحنق، والآن لندعه أن يمر من دون الرد عليه، إنما هو يخلط بين المجلس الثوري واللجنة المركزية، المركزية من حقها فصل أي عضو من أعضائها بالأغلبية المطلقة، النصف زائد، والمجلس الثوري من حقه أن يدعي على أي شخص في اللجنة المركزية لوحده ويفصله بأغلبية الثلثين، وهاتان قضيتين، وقضيته مختصة باللجنة المركزية وليس بالمجلس الثوري".

وقال الرئيس "دحلان يتمتع ولا يزال يتمتع بالحصانة البرلمانية الكاملة، ولم نعتدي على حصانته البرلمانية، هو عضو في اللجنة المركزية وأبعد عنها، وقد يكون كبر بشكل زائد عن اللزوم، ولا علاقة بحصانته التشريعية بفصله من الحركة، ويبقى عضواً في المجلس التشريعي ولا علاقة لنا بذلك".

وأضاف السيد الرئيس "لم أفكر بإقالة أو فصل شخصيات حكومية وحزبية مقربة من دحلان إطلاقاً، وهذه أمور انتقامية لا أفكر مطلقاً بها، ومن يستقيل من أجل دحلان هو حر نفسه، صديق

دحلان لا علاقة لي به، ولا أستطيع فصله لهذا الموضوع، ولن يحصل أبداً تطور عسكري مسلح بضمانة وجود أمن محترم، وجمهور واعى، وأبناء الحركة واعون. ولا يمكن أن يحدث أي شيء من هذا بينهم، وهناك ثقافة جديدة في الضفة الغربية مختلفة تماماً عن تلك الثقافة الماضية“.

وقال السيد الرئيس ”كلامي هذا غير شعبي وأنا لا أبحث عن شعبية، وعندما ترشحت للانتخابات الرئاسية قلت أنا ضد الصواريخ، وضد الانتفاضة المسلحة، ومن يريد أن ينتخبني أهلاً وسهلاً به، ومن لا يريد هو حر، وعلى هذا الأساس لم آخذ 99.9% بل 62%“.

وحول ادعاء دحلان أن انتخابات 2006 خارجة عن الدستور، قال الرئيس ”الاستحقاق للانتخابات 2006 تأجل 5 أشهر، ثم جرت في موقعها، وواحد من الذين خرجوا عن فتح ومنهم دحلان عندما شكل قائمة المستقبل، وهي كانت سبب في انقسام بفتح، وأول شخص دعا لهذه القائمة، التي لمناها في آخر لحظة لكن كنا وقتها قد خسرنا الانتخابات“.

(.....)

وثيقة رقم 160 :

تصريح صحفي لأكمل الدين إحسان أوغلو حول اعتداء ”إسرائيل“ على
قصور الأمويين في القدس¹⁶⁰

22 حزيران/ يونيو 2011

أدان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي اعتداء إسرائيل على قصور الخلافة الأموية الإسلامية جنوبي المسجد الأقصى المبارك وافتتاح ما تطلق عليه إسرائيل ”مساراً توراتياً“ يصور هذه القصور الأموية على أنها ”مظاهر الهيكل“.

واعتبر الأمين العام أن ما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتداء على المسجد الأقصى المبارك، وأن جميع الحفريات التي تجريها إسرائيل في القدس المحتلة هي انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاتفاقيات جنيف التي تحرّم على دولة الاحتلال العبث بالأماكن التاريخية في المناطق التي تحتلها.

وقد نبّه الأمين العام إلى أن الخطوة الإسرائيلية تأتي ضمن مخطط لتحويل محيط المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة في القدس إلى حدائق توراتية، وأن هذه الانتهاكات تهدف إلى طمس وتدمير المعالم الإسلامية الأثرية التاريخية، والسيطرة على أوقاف إسلامية. وقال إن هذا الاعتداء يستوجب تحركاً فورياً من جانب اليونسكو وبقية أجهزة الأمم المتحدة المعنية ودول العالم لمنع إسرائيل من مواصلة هذه الانتهاكات التي تمثل اعتداء على مقدسات المسلمين وحضارتهم وتاريخهم.

كما وجه رسالة إلى المديرية العامة لليونسكو دعاها إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بوضع قرارات اليونسكو الخاصة بالقدس موضع التنفيذ والعمل لمنع إسرائيل من المضي في تنفيذ اعتداءاتها في القدس المحتلة.